بلغاريا بين تحقيق الاصلاح السياسي والاستقرار في تطور الاصلاح الاقتصادي

ا.م.د ستار شدهان الزهيري/ كلية القانون/ جامعة واسط
ا.م.د زهير خضير عباس/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط
م. كرار علي كطوف/ كلية القانون/ جامعة واسط

تأتي التحولات السياسية والاقتصادية في بلغاريا بعد سلسة من الاصلاحات التي شهدتها في وسط وشرق اوربا اثر التغيرات التي حصلت في الاتحاد السوفيتي في عهد الثمانينات من القرن الماضي .اما الظروف الصعبة التي شهدتها بلغاريا في فترة الحكم الشيوعي من ناحية غياب الديمقراطية وانعدام المساواة في الحقوق والحريات بين المواطنين وغياب سيادة القانون فضلا عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها بلغاريا في ظل الحكم الشيوعي وتاثيرها على الحياة الاقتصادية للمواطن .هذه الظروف الصعبة التي مرت بها بلغاريا دفعت الشعب البلغاري الى المطالبة بالمزيد من الحقوق والحريات وتنفيذ القانون واحترامة من قبل السلطات الرسمية وكذلك تحقيق مزيد الانتعاش الاقتصادي والقضاء على الفقر والبطالة .هذه الظروف دعمت من قبل الجهات الخارجية من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية الغربية فكانت النتيجة التحول نحو مزيدا من الاصلاحات السياسية والاقتصادية .

في بحثنا هذا سوف نوضح تلك الاصلاحات من خلال مبحثين رئيسين وهما:

المبحث الاول :مرحلة بداية الاصلاحات السياسية والاقتصادية في بلغاريا

المبحث الثاني :تطور مسار الاصلاحات السياسية والاقتصادية في بلغاريا

مشكلة البحث: يواجه البحث عدة تساؤلات هي ما طبيعة الاصلاحات السياسية والاقتصادية في بلغاريا وما تأثيرها على الاوضاع السياسية والاقتصادية في بلغاريا ما تأثير التحول نحو اقتصاد السوق في الاقتصاد البلغاري

فرضية البحث: تأتي الاصلاحات السياسية والاقتصادية تأثير في بلغاريا بعد الاصلاحات التي شهدتها اوربا الشرقية لذلك فان فرضيتنا هي ما تاثي الاصلاحات السياسية والاقتصادية في بلغاريا في مرحلة تحول النظام السياسي الى الديمقراطية والى التحول في نهج نظام اقتصادي قائم على اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والملكية الخارجية ،

المبحث الاول- مرحلة بداية الاصلاحات السياسية والاقتصادية في بلغاريا :

تعد الاصلاحات السياسية والاقتصادية في بلغاريا من اوليات الحكومات المتعاقبة في بلغاريا والسير على نهج النظام الديمقراطي واقتصاد السوق لذلك سوف نركز على طبيعة الخصائص التي تتميز بها بلغاريا من ناحية الموقع والموارد الطبيعية ومن ثم بداية مرحلة الاصلاح السياسي وبعده مرحلة الاصلاح الاقتصادي

المطلب الاول: طبيعة الخصائص التي تتميز بها بلغاريا

انشئت اول دولة بلغارية عام ٦٨١م اسستها القبائل البلغارية تحت قيادة (الخان اسيا روخ). احتل العثمانيون بلغاريا عام ١٣٩٦م ودام حكمهم اربع مئة سنة.حصلت على الاستقلال فعليا عام ١٨٧٨م .احتلتها القوات السوفيتية عام ١٩٤٤م واعلن عن قيام الجمهورية البلغارية الشعبية عام ١٩٤٦م واصبحت من الكتلة الشيوعية حتى انهيار الشيوعية ١٩٩٠م وقيام الدول الديمقراطية (١)

عدد سكان بلغاريا٧،٢٦٥مليون نسمةعام ٢٠١٣ ويشكل المسيح ارثذوكسل ٨٤% ومن المسلمين حوالي ١٣%ومسيحيون كاثولك وطوائف وديانات اخرى ٢% (٢)

بلغاريا بلد صغير المساحة مساحتها ١١٠,٩١٠كيلو متر مربع تتميز بمناخ جيد وطبيعة جميلة من حيث وجود الجبال خضراء والانهار والمياه المعدنية وشوطئ تمتد على ضفاف البحر الاسود (٣)

بلغاريا تحتل جزء شبه جزيرة البلغان الشرقية على حدود خمسة دول اليونان وتركيا من الجنوب ومقدونيا وصربيا من الغرب ورومانيا من الشمال

تتكون بلغاريا حسب الهيكل الاداري بعد عام ١٩٩٩ من ٢٧ مقاطعة ومن قطع تعتمد في ادارة النظام المركزية في النظام الاقتصادي (٤)

تتميز بلغاريا بالزراعة من ناحية زراعة المحاصيل الزراعية وتربية الثروة الحيوانية وتربية الماشية والاغنام التي يبلغ عدد القطيع ١٢٠ مليون راس غنم ونحو ٢ مليون راس ماعز انشئت مصانع الاسمدة الكيمياوية وصناعة السيارات والصناعات النسيجية وصناعة الموارد الغذائية(٥)

المطلب الثاني :التحول من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي

شكلت العولمة بانواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكانت عملية التحول نحو النظام الديمقراطي في بلغاريا .حيث مكنت شعوب ودول اوربا الشرقية في الاطلاع على الحياة في اوربا الغربية من ناحية تطور مفهوم حقوق الانسان والحريات العامة ومبدا سيادة القانون فضلا عن تطور الحياة الاقتصادية من ناحية الازدهار والتطور التكنولوجي والتقدم في العلوم والصناعة مقابل تخلف واضح في دول اوربا الشرقية ومنها بلغاريا التي تعاني من انعدام حقوق الانسان والحريات العامة في ظل الحكم الشيوعي وشيوع الفساد والبيروقراطية وهيمنة الحزب الحاكم على كل مؤسسات الدولة (الحزب الشيوعي)(٦)

لذلك امام تلك التحديات لابد من دعم لعملية التحول نحو النظام الديمقرطي في بلغاريا .وقد وجد هذا الدعم من القوى المدنية المتمثلة بالمجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية في دول غرب اوربا دورا مشجعا وحافزا عندما شرعت في التنسيق ومد جسور التعاون والتواصل والمساند لدعم عملية التحول الديمقراطي .عن طريق تبادل المعلومات والخبرات بين منظمات المجتمع المدني او تقديم المساعدات الاقتصادية او شن وسائل الاعلام الغربية لحملات الدعاية المضادة للحكم الشيوعي وفضح ما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الانسان .يضاف الى ذلك الدعم المستمر من قبل اجهزة المخابرات الامريكية في التحريض

ضد الشيوعية وتاجيج الغضب الشعبي على انظمتها الدكتاتورية .فضلا عن الدعم والتأيد من الداخل حتى التخلص من نظام الحكم الشيوعي .(٧)

وفي سياق ذلك خرجت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالحريات وتحسين الاوضاع الاقتصادية وايجاد حلول للمشاكل التي يعاني المواطن البلغاري وقد واجهت السلطات البلغارية مزيدا من الضغوطات من الداخل والخارج ولاسيما بعد اندلاع العديد من الثورات في اوربا الشرقية كل هذه الضغوط اجبرت السلطة الحاكمة على مسايرة الاوضاع والقبول بالامر الواقع من ناحية التحول نحو النظام الديمقراطي (٨)

لم يحصل التغير بسرعة في بلغاريا فبرهنت الحركة المعارضة التي اطلقت على نفسها اسم تكتل القوى الديمقراطية والتي تاسست قبل اسبوع من حصول المظاهرات التي اطاحت (بجيفكوف)في عام ١٩٨٩. عن عجزها عن وضع اي اجندة ايجابية موحدة اسس الفيلسوف

(زيلبو زيليف) (اتحاد القوى الديمقراطية).اجريت اول انتخابات في بلغاريا عام ١٩٩٠ على اثر المفاوضات التي جرت بين الاشتراكيين والمتحدين الجدد .قد فازو الاشتراكيون في الانتخابات بفضل التنظيم والسيطرة على مؤسسات الدولة لكن الاحتجاجات ابعدتهم عن السلطة في كانون الاول منذ عام ١٩٩١ .فترأس كتل التحالف القوى الديمقراطية السلطة لكن فشل في تحقيق توافق وطني مما اسفر عن ابعاده من السلطة وتاليف حكومة اخصائيين يرأسها الاشتراكيون عام ١٩٩٢ وقد كانت الاصلاحات التي قامت بها الحكومة من ناحية الاقتصاد قد ارهقت كاهل المواطن من اثار سلبية ساهمت في عدم انتخاب تيار القوى الديمقراطية واختيار تيارالاشتراكيون في السلطة في عام ١٩٩٤ بسبب حنين الشعب الى الامن والاستقرار في الماضي.(٩)

لم تقوم السلطة الحاكمة بالاصلاحات المطلوبة ولم يتم احتكار السلطة من الحزب سواء كان في السياسة والاقتصاد ولا من ناحية استخدام القوى ضد المجتمع فكان النهج الذي يستخدم من قبل القوى الاشتراكية هو اسلوب الديمقراطية في ادارة الدولة (١٠)

وقد اسفرت عملية التحول الديمقراطي في بلغاريا بعد سلسلة مفاوضات بين القوى السياسية عن تبلور نظام سياسي ديمقراطي قائم على مبدا سيادة القانون.من حيث تشكيل ملامح النظام السياسي (١١)

١_صياغة الاطر الدستورية والقانونية الحاكمة ووضع دستور جديد

٢_تحديد بنية السلطة وطريقة توزيع السلطات والفصل بينهما

٣_تحديد بنية البرلمان (مجلس واحد او مجلسان)

٤_اختيار نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي والمخرج بين النظامين

٥_تحديد الاختصاصات والصلاحيات المنوطة لكل من الرئيس والبرلمان والقضاة

وفي انتخابات عام ١٩٩٦ فازت الاحزاب الاشتراكية بالسلطة لكن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها بلغاريا اسهمت في زيادة حدة الاحتجاجات ضد السلطة الحاكمة والتي انتشرت في عام ١٩٩٧ اذ حاصر المتظاهرون البرلمان والنواب في محاولة لإجبارهم على حل المجلس التشريعي واجراء انتخابات وقد اقتنع الرئيس (بيتر ستوبانوف) بالتنازل عن ولايته لتشكيل حكومة جديدة تسهل اجراء انتخابات (١٢)

ومع حلول موعد الانتخابات عام ٢٠٠١ حدد الاشتراكيون اهدافهم في الوصول الى السلطة وتعزيز نفوذهم من خلال تحقيق الانسجام والتفاهم بين القوى والاحزاب الاشتراكية واصبح (يارفانوف)رئيس بلغاريا الذي حصل على الدعم من الاتحاد الاوربي ومن حلف شمال الاطلسي وقد اسس الملك (سيمون الثاني) حركة سيمون الثاني الوطنية التي الحقت الهزيمة باتحاد القوى الديمقراطية بعد ما وعد بتحقيق معجزة اقتصادية ومحاربة الفساد (١٣)

وفي انتخابات ٢٠٠٥ كانوا المواطنين البلغاريون على موعد من فرصة للتعبير عن ارائهم في الانتخابات وهو يوم حساب (ساكسكويور غوتسكي) بسبب سياسة التقشف التي تبناها في حكومتة وهكذا فاز الحزب الاشتراكي في الانتخابات (١٤)

المطلب الثالث: التحول من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق الحر في بلغاريا

يعد الاقتصاد البلغاري من الاقتصادات الصغيرة اذ يعتمد على الزراعة والسياحة رغم توفر الخامات المعدنية مثل الحديد والرصاص والنحاس لكنها تفتقر الى الخامات الطبيعية مثل النفط والغاز لذلك عليها زيادة المحاولات الاشتراكية وهذ لان يعطي الى بلغاريا توفير العملة الصعبة واثناء الحكم الشيوعي تمتعت بلغاريا بمعدل نمو مرتفع جدا في السبعينات حيث كانت النسبة ٦,٨% ثم تباطئت فيها بعد الثمانينات من القرن الماضي لتستقر عند ٢%(١٥)

تبنت الاحزاب الحاكمة جملة من الاصلاحات الاقتصادية بعد التدهور الكبير في الاقتصاد البلغاري من ناحية تراجع النمو ١,٤%عام ١٩٩٤وارتفاع نسبة التضخم الى ١٢٢% وهذا ادى الى الانهيار المالي بسبب تسرع في الاصلاحات وشيوع الفساد من جانب رجال الاعمال واعضاء الحزب الشيوعي السابق الذي جردو الدولة من اصولها المادية وتهريب العملة الى خارج البلاد (١٦)

امام تلك التحديات لابد من الحكومة وضع خارطة اصلاح اقتصادية لانقاذ الاقتصاد البلغاري الضعيف لذلك ادركت حكومة القوى الوطنية الديمقراطية تلك التحديات مما يترتب عليها وضع سياسات اقتصادية لمعالجة تلك التحديات لذلك اتخذت جملة من السياسات الاقتصادية فاسست مجلس العملة مستقل يعني بتامين استقرار العملة (الليف) ومنع صياغة اي عملة اضافية انخفض التضخم الى ٦% . كما اعتمدت سياسة التقشف في الاقتصاد الكلي التي اوصى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخفضت الاعانات المخصص للشركات الصناعية الكبيرة القديمة وخفض عجز الموازنه ووضعت قواعد ملزمة مصرفية وخاصة لسوق العملات. وقد حررت الدولة الاسعار والتجارة الخارجية والداخلية وقلصت عبئ الدين الخارجي ووضع تشريعات قانونية لانشاء سوق الارض فاعلة .قللت الانظمة العديدة وخفضت الضرائب فاجبرت العديد الى الخروج عن اقتصاد

الظل والمشاركة في عائدات الدولة . اطلقت الحكومة عملية خصخصه مهمة وبحلول عام ١٩٩٩ اذ ارتفع نسبة المالكين من خارج اطار الدولة الى ٣٥% مقابل ٦٥% من اجمالي الناتج المحلي وفقا (لكسندر بوحكوف) نائب رئيس الوزراء والقوة السياسية الدافعة وراء تلك الاصلاحات اللبيرالية (١٧)

المؤشرات الاقتصادية حول بلغاريا توكد مرحلة الانتعاش فمعدل الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٠ وصل الى ٥,٤% ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وصل الى ٦,١% وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بلغ ٢٧٠٤ مليون دولار وفي عام ٢٠٠١ وصل نمو الناتج المحلي الى ما فوق ٥%ومعدل نمو نصيب الفرد الى الناتج المحلي الاجمالي الى ٤,٨% وانخفض التضخم الى ٢%ومعدل البطالة الى ١٣,٦% ثم معدل النمو عام ٢٠٠٢ وصل الى ٤,٥ % فقد اعلنت المفوضية الاوربية عام ٢٠٠٢ ان الاقتصاد البلغاري اقتصاد سوق (١٨)

المبحث الثاني :تطور مسار الاصلاحات السياسية والاقتصادية في بلغاريا

في هذا البحث سوف نركز على الية تطور النظام الديمقراطي في بلغاريا من ناحية تنفيذ الاصلاحات السياسية والخطوات التي اتخذت في تطوير الاقتصاد من ناحية تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية في بلغاريا

المطلب الاول : تطور مسار الاصلاح السياسي في بلغاريا

بعد التطور الذي حصل في النظام السياسي في بلغاريا من ناحية تبني تشريعات قانونية تهدف الى احترام حقوق الانسان وفصل السلطات وسيادة القانون وتبني ادارة الدولة عبر تداول السلمي للسلطات وتنفيذ معايير الديمقرطية في التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة ووفقا لذلك فكان الهدف هو الانضمام الى الاتحاد الاوربي والاستفادة من الدعم السياسي والاقتصادي الذي يقدمه الاتحاد الاوربي الى الدولة التي تريد الانضمام اليه في هذة المرحلة بدات الاصلاحات الجدية التي من شانها مطابقة النظام الاقتصادي والديمقراطي والقانوني مع المعايير الاوربية وقد شرعت بلغاريا في تصنيف قوانينها والتدقيق فيها لكي تتوافق التشريعات مع التشريعات الاوربية(١٩) وتؤكد انها دولة ديمقراطية مستقرة تتمتع باقتصاد سوق حرة بموجب الاحكام التي تعتمد عليها معايير كوبن هاكن الخاصة بالعضوية للعام ١٩٩٣ التي ينبغي توفرها في الدولة التي تريد الحصول على عضوية الاتحاد الاوربي وهي (٢٠)

١_مؤوسسات مستقرة تضمن الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان واحترام حقوق الاقليات

٢_اقتصاد سوق فعال قادر على المنافسة في السوق الاوربية

٣_الوفاء بالالتزامات العضوية في الاتحاد الاوربي في ما يخص الجوانب السياسية والاقتصادية والمالية.

ان دول الاتحاد الاوربي سعت الى بسط نفوذها على دول البلقان ومنها بلغاريا وبسط نفوذها على تلك المنطقة وضمها الى مشروع اوربا لضمان الموحدة لامتها والخالية من الصراعات السياسية الداخلية .والذي يعني عدم عودة النفوذ الروسي الى تلك المنطقة وعدم ترك الساحة الى قوى اخرى كي تحقق مصالحها الخاصة بها التي قد تتعارض مع مصالح الاتحاد الاوربي حتئ لو كانت تلك القوئ حليفه لها مثل الولاياة المتحدة

الامريكية (٢١).وبعد سلسة من المفاوضات بين بلغاريا والاتحاد الاوربي الهدف منها هو تنفيذ معايير الاتحاد الاوربي وقد نجحت بلغاريا في الالتزام بتلك المعايير والانضمام الى الاتحاد الاوربي عام ٢٠٠٧ (٢٢)

المطلب الثاني: مسيرة الاصلاح الاقتصادي في بلغاريا

سرعت بلغاريا وتيرة الاصلاحات الاقتصادية بهدف الانضمام الى الاتحاد الاوربي وتنفيذ معايير الانضمام وتعدد الاهداف والدوافع المحفزة الى بلغاريا للسعي الى الانضمام الى عضوية الاتحاد الاوربي .ويتمثل اهم تلك الاهداف بما ياتي (٢٣)

١_دخول السوق الاوربية الواسعة والاسواق الاخرى التي يرتبط بها الاتحاد باتفاقيات تجارية

٢_التخلص من الحواجز الكمركية وغير الكمركية التي تعيق تدفق التجارة الى تلك الدول

٣_جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والذي قد يسعئ الى جعل دول وسط وشرق قاعدة ينطلق منها الى السوق الاوربية الكبيرة

٤_الاستفادة من الحصول على مكان في اجهزة صنع القرار المهمة في الاتحاد الاوربي والمشاركة في صنع السياسات المهمة مثل السياسة الزراعية والاتحاد الاقتصادي النقدي

٥_المفوضية الاوربية هي المتحدث الرسمي باسم الدول الاوربية ال(٢٧)في المفاوضات الدولية المهمة مثل مفاوضات تحرير التجارة

وفي سياق ذلك شرعت بلغاريا في مكافحة الفساد فأسسة مبادرة بالاشتراك مع هيئات ومنظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد ووضعت خطة في هذا المجال قوامها ما ياتي (٢٤)

١_اعلان بلغاريا دولة خالية من الفساد

٢-تفعيل المشاركة الشعبية والمراقبة والاعلامية

٤-الجراة والصراحة في تحديد المشكلات واليات حلها

هذه الاليات التي نفذتها بلغاريا ساهمت في تحقيق الاوضاع الاقتصادية وتراجع الفساد .مما شجع الاستثمار العام على التوظيف والاستثمار الاجنبي على ارتفاعه وزاد من اليات وفعالية النمو الاقتصادي المستدام وقد واجهت بلغاريا تحديات منها ارتفاع اسعار النفط العالمية وعجز الموازنة العامة وفي سياق ذلك فقد استطاعت بلغاريا اتخاذ اجراءت عديدة ساهمت في تطوير الاقتصاد البلغاري (٢٥)وكان اهمها.

١-اصلاح النظام التعليمي من اجل مواكبة شروط رفع انتاجية العمل التي تعد هامة في النمو الاقتصادي المستدام

٢-تشجيع الشركات المتوسطة والصغيرة واعدادها لاستيعاب برامج الدعم الاوربي

٣-التحديث التكنولوجي و تغطيه المعايير المطلوبة

٤-تعزيز وتطوير الحريه الاقتصادية و الية السلوك الاداري (البيروقراطية) فبلغاريا كانت تحتل المرتبه ٥٩ في مؤشر الحرية الاقتصادية و وول ستريت جورنال

٥-تطوير المناطق الريفيه ورفع انتاجية القطاع الزراعي عبر تمويل المشاريع و الانشطه الخاصه بالقطاع الزراعي و الهدف الرئيسي هو معالجة مشكلة الفقر

اصدرت بالغاريا عام ١٩٩٧ قانون الاستثمار الاجنبي و ثم انشاء مؤسسة تدير الاستثمار الاجنبي .وثم تحرير العملة المحليه عام ١٩٩٩ لكي تنفذ شروط صندوق النقد الدولي هذا القانون تشجع المستثمرين الاجانب على الاستثمار في بلغاريا و الدخول في مشاريع مشتركة و الاشتراك في مناقصات الخصخصة في الاقتصاد البلغاري .وساهم في تدفق الاستثمار الاجنبي الى بلغاريا .وعلى اثر ذلك تطور حجم الاستثمار الاجنبي بشكل واضح من ٣٤,٤ مليون دولار عام ١٩٩٢ . ٥,١٤مليارات دولار عام ٢٠٠٢وصل الى ٦مليار دولار عام ٢٠٠٥ ثم الى ٤,٤مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم عام ٢٠٠٧بلغ ٣,٨مليار دولار (٢٦)

ولم يقتصر الامر على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. بل هو الاثار الايجابية التي تترتب على جذب الاستثمار الاجنبي مثل نقل المعرفة و التكنولوجيا و زيادة الصادرات اي ان الدور الايجابي الذي ساهم فيه الاستثمار الاجنبي هو اعادة توجيه هيكل الصادرات من سلع التي تعتمد على الموارد الخام و العمالة و الخبرة الماهره الى المنتجات التي تعتمد على العمالة الماهره و التكنولوجيا (٢٧). هذه المجزره ساهمت في تطوير الاقتصاد البلغاري و تنوع بنية الاقتصاد اذ شكلت الخدمات ٥٨%والصناعة٣٠%والزراعة٦%و الغابات ٦%هذه الحالة انعكست على المستوى المعاشي للمواطن البلغاري حيث انخفض مستوى الفقر و البطالة (٢٨)

كذلك تحسين نمو الاقتصاد البلغاري واستقراره من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠٠٨ وعلى التوالي ومعدل نمو نصيب الفرد من عام (٢٠٠٤-٢٠٠٨) وعلى التوالي هذا بفضل الاستقرار في الاقتصاد البلغاري ونجاح عملية الاصلاح الاقتصادي (٢٩)

وقد تنوعت الصادرات لتشمل الاحذية و الملابس و المواد المعدنية و الصناعات الغذائية .وتعد كل من ايطاليا والمانيا و اليونان و روسيا اهم الشركات التجارية.اما واردات بلغاريا فكانت النفط و الغازو المنتوجات. هذه الحالة ساهمت في خفض الديون بمعدل ٢٠%من الناتج المحلي (٣٠)

الخاتمة:

بعد البحث في تفاصيل البحث نستطيع ان نؤكد ان بلغاريا بلد تحول من نظام الشيوعي الى نظام الديمقراطي بتاثير عوامل داخلية اي رغبة القوى السياسية و الشعبية و مؤسسات المجتمع المدني في تحويل بلغاريا الى بلد ديمقراطي يسود فيه مؤسسات دولة القانون و احترام حقوق الانسان .

اما العامل الثاني فهو الخارجي متمثل بدعم المؤسسات الاوربية و الاعلام الغربي و مؤسسات المجتمع المدني في الدول الاوربية الغربية للتخلص من النظام الشيوعي و ابعاد الدور الروسي من بلغاريا . مع سعي

الشعب البلغاري الى التوجه نحو دول الاتحاد الاوربي بسبب الحالة الاقتصادية والمستوئ المعاشي العالي الذي يعيش فية المواطن الاوربي مقارنة بالفقر و البطالة في بلغاريا . وقد اسهم هذا التحول في النضام البلغاري في تشجيع الاتحاد الاوربي الذي وضع معايير الاصلاح السياسي و الاقتصادي مقابل الانضمام اليه و تقدم الدعم المالي الى بلغاريا .لذلك سعت بلغاريا الى التخلص من الفساد و العجز في الموازنة و تشجيع الصادرات لا سيما الى دول الاتحاد الاوربي يفضل الانضمام اليه لذلك نستطيع ان نؤكد ان بلغاريا رغم انها دولة صغيرة و تنعدم فيها الموارد الطبيعية المهمة لكنها عوضت عن ذلك بواسطت القطاع الزراعي و السياحة و الاستقرار السياسي لتحقيق الاهداف السياسية و الاقتصادية الى المجتمع البلغاري .

المصادر و الهوامش

١_ بلغاريا-ويكيديا-. الموسوعة الحرة .على الرابط

HTTPS;//AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKILبلغاريا

٢- بلغاريا .ويكيبديا .الموسوعة الحرة .المصدر نفسة

٣- د.عبدالله رزق .اختصاصات ناشئة في العالم .نماذج تنموية لافتة دار الفارابي .بيروت ط١ ٢٠٠٩ ص١١٢

٤- بلغاريا ويكيبديا .الموسوعة الحرة .المصدر السابق

٥- بلغاريا المعرفة .على الرابط

HTTPS;//AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKIL

٦- ناهده عز الدين .تحولات اوربا الشرقية بين الشد والجذب .السياسة الدولية العدد(١٧٨).اكتوبر ٢٠٠٩،ص٥١

٧- ناهده عز الدين .المصدر السابق ص٥٧

٨- ناهده عز الدين . المصدر السابق ص٥٧

٩- اليزابيث بوتن .الجولة الاخيرة في البلغان .الدار العربية للعلوم والنشر .بيروت ،ط١، ٢٠٠٨،ص٦٧-٦٨

١٠- اليزابيث بوتن .المصدر السابق،ص٦٨

١١- ناهده عز الدين .المصدر السابق ،ص٥٧

١٢- اليزابيت بوتن .المصدر السابق ،ص٧٠

١٣- اليزابيت بوتن .المصدر السابق .ص٨٣

١٤- اليزابيث بوتن .المصدر السابق ،ص٧٨-٨٩

١٥- عبد الله رزق المصدر السابق .ص١١٤

١٦- عبدالله رزق المصدر السابق ،ص١١٥

١٧- اليزابيث بوتن .المصدر السابق ،ص٧١

١٨- رانيا السباعي ،التحول الاقتصادي في دول و شرق ووسط اوربا .مجلة السياسة الدولية ،العدد(١٧٨)اكتوبر،٢٠٠٩،ص٧٠

١٩- عبدالله رزق ،المصدر السابق ،ص١١٥

٢٠-اليزابيث بوند.المصدر السابق ،ص٦٩

٢١- رانيا السباعي .مصدر سابق. العدد(١٧٨)،اوكتوبر ٢٠٠٩،ص٦٨

٢٢- هاني صلاح .مسيرة دول البلغان نحو الاتحاد الاوربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٧٨)،اوكتوبر ٢٠٠٩،ص٨٩

٢٣- رانيا السباعي.المصدر السابق ،ص٦٩

٢٤-عبدالله رزق .المصدر السابق ،ص١١٧

٢٥-عبدالله رزق. المصدر السابق ،ص١٢٠

٢٦-عبدالله رزق .المصدر السابق،ص١١٨

٢٧-رانيا السباعي ،المصدر السابق ،ص٦٩

٢٨-عبدالله رزق ،المصدر السابق،ص١١٦

٢٩-رانيا السباعي .المصدر السابق،ص٧٠

٣٠-عبدالله رزق .المصدر السابق،ص١١٦